أثــر القبيلة على المشاركة السياسية في ليبيا بعد 2011

أ. دليلة البشير محمد*
قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- صرمان، جامعة صبراتة
ليبيا
البريد الإلكتروني:nsrdlylt0@gmail.com
أ. امباركة جمال أمين ، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-
صرمان، جامعة صبراتة-ليبيا
البريد الإلكتروني:mbarakah.amin@eco.sabu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/10/30م تاريخ القبول 2026/1/1م
https://doi.org/10.66045/xii.dssa2002

The Impact of Tribalism on Political Participation in Libya After 2011

Dr. Dalila Al-Bashir Mohammed*, Dr. Mbarakah Jamal Amin
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Surman, Sabratha University, Libya

Abstract
This study examines the impact of tribal structures on political participation in Libya after 2011, in the context of post-authoritarian transition and state fragility. It argues that the weakening of central state institutions increased tribal influence over electoral behavior, political alliances, and legitimacy formation. Using a descriptive-analytical and systems analysis approach, the study finds that tribes played a dual role: facilitating political mobilization while simultaneously reinforcing traditional loyalties over institutional democratic practices. The future of political participation in Libya depends largely on restructuring the relationship between tribal structures and state institutions within an inclusive national framework.
Keywords: Tribe, political participation, state-building, Libya.

الملخّـــص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القبيلة على المشاركة السياسية في ليبيا بعد عام 2011، في ظل التحولات السياسية التي أعقبت سقوط النظام السابق، وتنطلق من فرضية مفادها أن ضعف مؤسسات الدولة أدى إلى تعزيز دور القبيلة كفاعل سياسي مؤثر في توجيه السلوك الانتخابي وتشكيل التحالفات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل النظم، وتوصلت إلى أن القبيلة لعبت دوراً مزدوجاً تمثل في تعزيز التعبئة

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

السياسية من جهة، وإعادة إنتاج الولاءات التقليدية من جهة أخرى، مما أثّر على مسار بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: القبيلة, المشاركة السياسية, بناء الدولة, ليبيا

المقدمـــــة

شكّل سقوط نظام السابق عام 2011 نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الدولة الليبية، حيث انتقلت البلاد من نظام سلطوي مركزي إلى حالة من الانفتاح السياسي غير المستقر، اتسمت بتعدد مراكز السلطة، وضعف المؤسسات، وصعود الفاعلين المحليين. وفي ظل هذا التحول، برزت القبيلة كفاعل اجتماعي-سياسي رئيسي أعاد تشكيل أنماط المشاركة السياسية، سواء من خلال الانتخابات، أو تشكيل التحالفات، أو التأثير في مسارات الصراع وبناء الشرعية.

تاريخياً، لعبت القبيلة دوراً محورياً في البناء الاجتماعي الليبي، إلا أن مرحلة ما بعد 2011 أظهرت تحوّلاً في طبيعة هذا الدور، حيث انتقلت القبيلة من كونها إطاراً اجتماعياً تقليدياً إلى فاعل سياسي مباشر يؤثر في تشكيل السلطة وصنع القرار. ومن هنا تنبع أهمية دراسة أثر القبيلة على المشاركة السياسية في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية.

إشكاليـــــة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثرت البنية القبلية في ليبيا بعد 2011 على أنماط ومستويات المشاركة السياسية، وهل شكّلت عاملاً داعماً لبناء النظام السياسي أم معيقاً لترسيخ الدولة المدنية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية:

ـ كيف تطور دور القبيلة في المجال السياسي بعد 2011؟

ـ هل عززت القبيلة المشاركة السياسية أم أعادت إنتاج أنماط الولاء التقليدي؟

ـ ما طبيعة العلاقة بين الانتماء القبلي والانخراط في المؤسسات السياسية الناشئة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

كلما ضعفت مؤسسات الدولة المركزية بعد 2011، ازداد تأثير القبيلة في توجيه أنماط المشاركة السياسية، بحيث أصبحت القبيلة إطاراً بديلاً للتمثيل السياسي ومصدراً للشرعية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز المشاركة الشكلية لكنه أعاق تطور المشاركة السياسية المؤسسية الحديثة.

وتفترض الدراسة كذلك أن:

ـ القبيلة لعبت دوراً مزدوجاً: إيجابياً في تعبئة المجتمع سياسياً، وسلبياً في ترسيخ الانقسام والولاءات الضيقة.

ـ المشاركة السياسية في ليبيا بعد 2011 تأثرت باعتبارات قبلية أكثر من البرامج السياسية أو الأيديولوجية.

أهداف الدراسة:

1ـ تحليل طبيعة العلاقة بين القبيلة والمشاركة السياسية في ليبيا بعد 2011.

2ـ تفسير تحوّل القبيلة من إطار اجتماعي إلى فاعل سياسي مباشر.

3ـ تقييم أثر البنية القبلية على عملية بناء الدولة والمؤسسات.

4ـ استكشاف ما إذا كانت القبيلة تعيق أو تسهم في الاستقرار.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

ـ تسد فجوة في الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين البنى التقليدية والتحول الديمقراطي في الدول الهشة.

ـ تسهم في تطوير فهم نظري لمفهوم "القبلية السياسية" في سياق الدولة ما بعد السلطوية.

الأهمية العملية:

ـ تساعد صناع القرار في فهم ديناميات السلطة المحلية.

ـ تقدم توصيات لبناء مؤسسات قادرة على استيعاب البنى التقليدية دون الوقوع في فخ المحاصصة القبلية.

ـ تسهم في دعم جهود المصالحة الوطنية

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على:

1ـ المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة البنية القبلية وتحليل أنماط المشاركة السياسية بعد 2011.

2ـ المنهج تحليل النظم لفهم التفاعل بين القبيلة كمكوّن اجتماعي والنظام السياسي الناشئ.

المبحث الأولـ ــ الإطار النظري للقبيلة والمشاركة السياسية:

المطلب الاول ـ ماهية القبيلة وخصائصها وأدوارها:

1- تعريف القبيلة : أسهمت الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية في إغناء حقل المعرفة الإنسانية من خلال كشفها عن جملة من المفاهيم، ويُعدّ مفهوم «القبيلة» من أبرزها. فقد شدّد موريس غودلييه على ضرورة إعادة تتبّع تاريخ هذا المفهوم، باعتبار أن ذلك يوازي في جوهره إعادة كتابة تاريخ علم الأنثروبولوجيا نفسه. وانطلاقًا من هذا الطرح، يرى أن القبيلة تثير مجادلتين مترابطتين نسبيًا: الأولى تنظر إليها بوصفها شكلًا مميزًا من أشكال التنظيم الاجتماعي، والثانية تعتبرها مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع البشري(1).

حيث تتباين تعريفات القبيلة تبعاً لاختلاف المقاربات التي تنظر إليها، كما تتعدد دلالاتها بتعدد الوظائف التي تؤديها داخل البنية الاجتماعية. فهي، وفق أحد التعريفات، تُعد نسقاً من أنساق التنظيم الاجتماعي يضم عدداً من الجماعات المحلية كالعشائر والقرى، تقيم ضمن نطاق جغرافي محدد، ويربط بينها إحساس قوي بالتضامن والتماسك قائم على عواطف أولية مشتركة.

وفي تعريف آخر، يُنظر إلى القبيلة بوصفها تجمعاً بشرياً، كبيراً كان أم صغيراً، يستقر في إقليم معين، ويتحدث أفراده لغة واحدة، وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة تتسم بدرجة من التجانس الثقافي.

أما في تعريف ثالث، فتُفهم القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية متماسكة ترتبط بإقليم محدد، وينظر إليها أعضاؤها على أنها كيان يتمتع بقدر من الاستقلالية السياسية(2)

2- خصائص القبيلة : يؤدي القبلية، في معناها السلبي، إلى إنتاج نمط من التفكير والسلوك الجماعي القائم على تغليب الجماعة على حساب التوازن الاجتماعي. وهي بهذا المعنى تختلف عن التصور الاجتماعي في الإسلام، الذي لا يقرّ بالفردية المطلقة التي تُعلي من شأن الفرد فتُلغي المجتمع، ولا بالجماعية التي تُذيب الفرد في الجماعة وتُنكر وجوده، بل يدعو إلى فلسفة اجتماعية تحقق التوازن بين الطرفين؛ إذ يُنظر إلى المجتمع بوصفه كُلًّا بالنسبة للفرد كجزء، فلا يُلغيه بل يحدده ويُكمله ويُغنيه

العنصرية: وترتبط القبلية في دلالتها السلبية بالعنصرية، باعتبارها امتدادًا لإحدى السمات الموروثة من الطور القبلي، وهي وحدة الأصل أو الجنس. ومن ثمّ فهي تتعارض مع الإسلام الذي نهى عن العصبية والعنصرية. فعند ظهور الإسلام كانت أغلب الجماعات في المنطقة إما شعوبًا أو قبائل يجمعها أصل واحد، وكان يسود بينها اعتقاد بامتياز كل جماعة على غيرها استنادًا إلى هذا الأصل المشترك. فجاء الإسلام داعيًا إلى المساواة، كما في قوله – تعالى - : ﴿ **وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ** ﴾ ، وأكّد

في أحاديث عديدة ذمّ العصبية. وقد أتاح لهذه الجماعات أن تتفاعل بحرية ضمن إطار الأرض المشتركة، فتكوّنت الأمة. غير أن تعثر النمو الاجتماعي في بعض المجتمعات المسلمة أدى إلى عودة العنصرية بوصفها سلوكًا سلبيًا.

الآثار السالبة للقبلية : وإذا كان ظهور القبلية بمعناها السلبي يمثل محاولة للبحث عن حلول للمشكلات عبر روابط أضيق من الأمة، التي حالت ظروف معينة دون تبلورها كإطار جامع، أو أضيق من الوطن الذي لم يتحقق فيه بعد معنى الكل الذي يضم أجزاؤه دون أن يُلغيها، فإن هذه المحاولة تظل غير ناجحة. فهي تمثل رجوعًا إلى طور اجتماعي تجاوزه التطور التاريخي؛ إذ إن القبيلة، وإن استمرت كوحدة اجتماعية في الأطوار اللاحقة للطور القبلي، فإنها لم تعد كيانًا قائمًا بذاته كما كانت سابقًا، بل أصبحت جزءًا من كل أوسع يتمثل في الأمة والوطن(3).

أدوار القبيلة : ظلت البنية القبلية تمثل وحدة اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد تجمعهم سلطة سياسية ضمن نطاق جغرافي محدد؛ وقد يكون هذا النطاق مستقرًا إذا كان أفراده مستقرين، أو متنقلًا تبعًا لتنقلهم كما هو حال البدو الرحّل. وبعبارة أخرى، تُعدّ القبيلة تركيبًا اجتماعيًا وسياسيًا يتكوّن غالبًا من وحدات قرابية صغرى، مثل الأسر والعشائر والأفخاذ، تخضع بدورها لعمليتي الانصهار والانقسام بحسب الظروف الأمنية والاقتصادية المحيطة بها. ومن الطبيعي أن يحتكم أفراد هذا المجتمع إلى منظومة من العادات والأعراف يشرف على تطبيقها رئيس ينتمي إلى نخبة من أقوى أسر القبيلة وأكثرها نفوذًا، إذ إن النظام القبلي لا يقوم على أسس ديمقراطية، بل هو نظام تضامني غير متجانس، يرتكز على بنية هرمية تتدرج من خلالها الوحدات الاجتماعية والسياسية (4). حيث تلعب القبيلة ثلاث أدورا مهمة وهي:

البيت أو العائلة الصغيرة: يمثل البيت الوحدة الأساسية، وهو الأسرة التي تقيم في خيمة واحدة أو منزل واحد، وتضم عادة الأب والأم أو الأمهات، والأبناء وزوجاتهم، والبنات غير المتزوجات، إضافة إلى الأحفاد والحفيدات. ويُعدّ البيت محور النشاط المعيشي اليومي، إذ تتوزع داخله الأدوار الاقتصادية والاجتماعية، ولكل بيت قطيعه الخاص من الأنعام الذي يعتمد عليه في معيشته.

الفخذ (أو الحمـــولة) : يشكّل الفخذ الدائرة الثانية في المجتمع البدوي، ويتكوّن غالبًا من عدة بيوت تنتسب إلى جدّ واحد يعود إلى نحو خمسة أجيال سابقة. ويُعدّ الفخذ محور النشاط الدفاعي، إذ يمثل وحدة عسكرية متماسكة، خاصة قبل قيام الدولة وبسط سيطرتها على القبائل. ومن الأمثلة على ذلك الحروب القبلية في الجزيرة العربية التي انتهت بقيام الدولة

السعودية، ومع ذلك ظلّ الفخذ إلى اليوم يشكّل وحدة عسكرية ذات أهمية في الحرس الوطني. وعادة ما تكون الآبار ملكًا للأفخاذ، وتستقر بيوت الفخذ في منطقة واحدة خلال الموسم نفسه. ورغم أن لكل بيت قطيعه الخاص، فإن قطعان الفخذ تُوسم موسمياً وتُعدّ كأنها ملك مشترك. وكما يتساوى الأفراد داخل الأسرة، تتساوى البيوت داخل الفخذ، الذي تعقد له مجالس تُتخذ فيها القرارات بالإجماع، ولا يكون له قائد واحد دائم في حال الحرب.

العشيرة أو القبيلة: تمثل العشيرة أو القبيلة الدائرة الأوسع، وتتكوّن عادة من أربعة إلى ستة أفخاذ. وهي محور النشاط السياسي، حيث يؤدي الشيخ دورًا بارزًا في إدارة شؤونها. وتشكل الإطار العام الذي يجمع المنتسبين إلى جدّ مشترك في الماضي البعيد، وتقوم كوحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية، سواء من حيث تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في المعيشة، أو من خلال علاقاتها بالقبائل والمجتمعات الأخرى.

ويكاد علماء الأنساب العرب يجمعون على هذا التدرج في طبقات القبيلة، غير أن الهجرات الطوعية أو القسرية التي شهدتها القبائل أدت إلى عدم ثبات هذا الترتيب، فغاب ذكر بعض التقسيمات مثل البطون والأفخاذ في بعض الحالات. كما ندر استعمال مصطلحي «العمارة» و«الفصيلة»، وأصبحت وحدة العشيرة الأكثر شيوعًا، بل استُخدمت أحيانًا بمعنى القبيلة، نتيجة اختلاط المفاهيم بين البطن والفخذ(5).

المطلب الثاني ـ مفهوم المشاركة السياسية وأنماطها ومحدداتها

مفهوم المشاركة السياسية : تُعرَّف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يضطلع من خلالها الفرد بدور في الحياة السياسية، بما يتيح له فرصة الإسهام في تحديد أهداف المجتمع وتوجهاته العامة. كما تُفهم بوصفها جملة الأنشطة الإرادية التي يشارك عبرها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم والمساهمة في صياغة السياسات العامة.

وهي كذلك النشاط الذي يمارسه المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظمًا أم عفويًا، مستمرًا أم متقطعًا، سلميًا أم عنيفًا، مشروعًا أم غير مشروع، فعالًا أم محدود الأثر.

ومن زاوية أخرى، تُعدّ المشاركة السياسية عملية إسهام حرّ وواعٍ ومنظم يقوم به الفرد أو الجماعة في تشكيل نمط الحياة السياسية للمجتمع وتحديد أهدافه العامة. وهي أنشطة اختيارية تطوعية تُمارس من أجل اختيار الحكام والممثلين، والمساهمة في وضع السياسات واتخاذ القرارات، وتشمل صورًا متعددة مثل التصويت، والمناقشات العامة، وحضور الاجتماعات، والانضمام إلى الأحزاب، والمشاركة في الحملات والدعاية الانتخابية(6).

ـ أنماط المشاركة السياسية : تتسم النظم السياسية الحديثة بوجود تمايز واضح في الأدوار السياسية التي يؤديها الأفراد داخلها؛ إذ يمكن التفرقة بين صانعي ومتخذي القرارات السياسية من جهة، وبين المواطنين العاديين من جهة أخرى، الذين يرتبط بعضهم ببعض من خلال نسق العمل السياسي. وتُنظَّم العلاقة بين الطرفين عبر مجموعة من الأدوار والبُنى التي تعتمدها أغلب النظم لتيسير مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، ولا سيما في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال مؤسسات وسيطة كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح، التي تؤدي دور الوسيط بين المواطن والحكومة.

وتتباين أنماط المشاركة السياسية تبعًا للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات الوسيطة في ربط المواطنين بالعملية السياسية. ونظرًا لاختلاف النظم السياسية في درجة المأسسة، أي في مدى تنظيم الإجراءات والمنظمات السياسية داخلها، يختلف تبعًا لذلك دور المؤسسات الوسيطة من نظام إلى آخر. ففي النظم ذات المأسسة العالية، يُنظَّم الانخراط في العمل السياسي ضمن أطر مؤسسية واضحة، وتُدفَع القوى الاجتماعية إلى تحويل مواردها وأشكال نشاطها إلى قنوات منظمة ومشروعة، مما يؤدي إلى تنوع صيغ المشاركة السياسية. أما في النظم التي تتسم بضعف المأسسة، فتتخذ المشاركة السياسية طابع الحركات الجماهيرية التي قد تشمل أنشطة سلمية أو عنيفة، قانونية أو غير قانونية، إجبارية أو اختيارية، حيث تسعى القوى الاجتماعية إلى تحقيق أهدافها عبر توظيف مواردها وتكتيكاتها بصورة مباشرة وواضحة.

كما تتعدد أشكال المشاركة السياسية للمواطنين وفقًا لطبيعة النسق السياسي القائم، إذ يضم كل نسق مجموعة من الأدوار التي يمارسها الأفراد داخله؛ فمنهم من يقتصر دوره على التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، ومنهم السياسي المحترف أو العضو الحزبي النشط. وتنتظم العلاقة بين هذه الأدوار في إطار هرمي تنظيمي، يتحدد بحسب شكل المشاركة ومستواها، أي وفق الدور الذي يضطلع به كل مشارك في العملية السياسية(7).

3ـ محددات المشاركة السياسية : يرى علماء السياسة أن مشاركة الفرد في الحياة العامة لا تتم بمعزل عن مؤثرات متعددة، بل تتأثر بجملة من المتغيرات، من أبرزها المنبهات السياسية من حيث نوعها وكثافتها، إضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والبيئة السياسية التي يعيش فيها الفرد.

أ- المنبهات السياسية: يسهم تعرض الفرد للمنبهات السياسية في زيادة معارفه وتنمية اهتمامه بالشأن العام، مما يعزز استعداده لممارسة الأنشطة السياسية. غير أن هذا

التعرض لا يعني بالضرورة مشاركته الفعلية، بل يرفع فقط من احتمال حدوثها. وتتمثل المنبهات السياسية في المعلومات والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام، وما يُطرح في الاجتماعات العامة، والمحادثات الشخصية، والحملات الانتخابية. ويتفاوت مستوى التعرض لهذه المنبهات تبعًا لعوامل عدة، منها الانتماء الطبقي، والمستوى التعليمي، والوضع الثقافي، ومحل الإقامة. فالطبقة الوسطى، وسكان المدن، وذوو المستويات التعليمية المرتفعة، يكونون عادة أكثر قابلية لتلقي المنبهات السياسية مقارنة بالعمال، وسكان الأرياف والبادية، والأميين. كما تلعب شخصية الفرد دورًا مهمًا في درجة تفاعله؛ فالفرد المنتمي حزبيًا أو المؤدلج يكون أكثر ميلًا لاستقبال المنبهات السياسية والتفاعل معها من غير المنتمين.

ب ـ **المتغيرات الاجتماعية :** يرتبط مستوى المشاركة السياسية أيضًا بجملة من المتغيرات الاجتماعية، مثل الجنس، والعمر، والوضع الاقتصادي، والحالة الصحية، ومكان الإقامة، ومستوى المعرفة. فارتفاع المستوى المعيشي even— بقدر محدود—قد يعزز رغبة المواطن في المشاركة، لذلك يُلاحظ أن أصحاب الدخل المتوسط أكثر استعدادًا للمشاركة مقارنة بذوي الدخل المنخفض. كما أن ارتفاع المستوى التعليمي يزيد من وعي الفرد بأهمية المشاركة السياسية ويقوي إيمانه بها، في حين تمثل الأمية أحد أبرز العوائق التي تحدّ من انخراط المواطنين في الحياة السياسية، وهي من الإشكالات الأساسية التي تعوق مسارات التنشئة السياسية في كثير من الدول النامية(8).

المبحث الثاني ـ أثر القبيلة على مستوى المشاركة السياسية في ليبيا الحالة الليبية بعد 2011

المطلب الأول ـ التفسير النظري للقبيلة وتأثيرها على بناء الدولة في ليبيا

1- واقع القبيلة في ليبيا بعد 2011 م : بعد عام 2011 وسقوط نظام السابق، ظل الانتقال من سمات النظام القبلي أمرًا صعبًا، خاصة في ظل سيطرة فئات اجتماعية صغيرة ومتناثرة على بقية المجتمع عند الاقتضاء باستخدام الإكراه المادي. فعلى سبيل المثال، كانت قبيلة التبو أحد طرفي المواجهات المسلحة العنيفة في سبها بعد 2011، على خلفية شعورها بالتهميش والتمييز في الجنوب خلال حكم النظام السابق. وهكذا لم تخرج القبيلة في الحالة الليبية عن معادلة « نقطة قوة ثم نقطة ضعف» في تاريخ العلاقة بين القبيلة والدولة العربية، سواء من خلال التمرد القبلي في مركز الدولة أو الانشقاق العشائري في أطرافها في مواجهة السلطة المركزية(9)

يُعتبر التنوع القبلي سمة مميزة للمجتمع الليبي منذ القدم، غير أن هذا الطابع القبلي لم يندمج بعد في إطار الدولة كهيكل منظم أو كمنطق مؤسسي لتسيير شؤون الشعب، رغم تعاقب الأنظمة السياسية في تاريخ ليبيا الحديث. فالقبيلة تمثل عاملًا أساسيًا في الحياة السياسية الليبية، يتراوح دورها بين الإقصاء والتوظيف وفق مصالح النظام الحاكم، كما تجلى ذلك بشكل واضح خلال فترة الجماهيرية. ومع ذلك، فإن سوء توظيف القبائل وعدم تنظيمها ضمن مؤسسات رسمية جعل منها أحد أبرز التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا في المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام السابق.

هذا التنوع القبلي أسهم في خلق بيئة اجتماعية هشة، وتعدد الولاءات بما يتيح توافر ظروف مناسبة لمشاريع تقسيم ليبيا، سواء إلى ثلاثة مناطق كما كان الحال في العهد الاستعماري، أو أكثر، نتيجة تضارب المصالح وتعدد الفواعل على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

وبالنسبة للمرحلة الانتقالية، فإن عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد سنوات من انتفاضة 2011 يُعزى إلى إخفاق القادة الجدد في تحقيق انتقال سلس، وصعوبة تنفيذ الخطط الانتقالية على الرغم من تعاقب الحكومات المؤقتة. وقد نتج عن ذلك صدامات مباشرة بين الفرقاء الليبيين، نتيجة المنافسة بين ممثلي المجالس المنتخبة على أساس المصالح الضيقة القائمة على الانتماء القبلي أو المناطقي. هذا الواقع أنتج تحديات كان من الممكن تفاديها لو تم اعتماد منطق الحوار والمصالحة منذ البداية، لكن المشهد الليبي ظل يتسم بالتناحر والاضطرابات والتشرذم السياسي، مما يعزز احتمال الانقسام بين النخب السياسية وحتى بين المدن، ويهدد وحدة ليبيا ويضع مستقبلها الموحد على المحك(10).

2- صعود القبيلة كفاعل سياسي في مرحلة ما بعد 2011 : يعتبر النظام القبلي أحد أبرز العوامل التي شكلت الحياة السياسية في ليبيا، إذ لعبت القبائل دورًا محوريًا في الثورة التي أطاحت بنظام القذافي، وكان لها الكلمة الفصل في العديد من المعارك الميدانية، لا سيما في بنغازي وطرابلس. وبعد سقوط القذافي، تصاعدت النزاعات القبلية وبرزت اختلافاتها بشكل واضح بين مناطق الشرق والغرب والجنوب، ما جعل حدوث المواجهات والاضطرابات أمرًا يسيرًا، خاصة في ظل التنوع العرقي والقبلي. فقد شملت الخلافات القبائل العربية، وامتدت إلى صراعات دامية مع قبائل التبو والقبائل الأمازيغية في الغرب، إضافة إلى الاشتباكات الساخنة في جبل نفوسة، وحملات الانتقام التي نفذتها قبائل مدينة مصراتة ضد المناطق التي قاتلت إلى جانب القذافي، كما اندلعت مواجهات بين قبيلة القذاذفة والقبائل الموالية لها ضد القبائل التي ساهمت في إسقاط القذافي وقتله.

وتجعل المكونات القبلية المتنوعة للشعب الليبي، بما في ذلك العرب والأمازيغ والأفارقة، إضافة إلى العدد الكبير من القبائل والولاء الشعبي العميق للقبيلة، ليبيا ساحة مفتوحة للصراعات الداخلية، وحربًا أهلية قد تمهد للتفتيت والتقسيم في ظل وجود حكومة مركزية ضعيفة. فالولاءات القبلية غالبًا ما تتقدم على الولاء الوطني، مما يضعف الانتماء الوطني ويعرض الوحدة الوطنية والاجتماعية لارتدادات دائمة بسبب الخلافات القبلية. وتصبح هذه الانقسامات واضحة عند المحطات الانقسامية بين المناطق والقبائل والأعراق، خاصة خلال الاستحقاقات السياسية المحلية والوطنية، إلى جانب الصراع المستمر على السلطة(11).

3- تأثير البعد القبلي على عملية بناء الدولة في ليبيا : بعد الإطاحة بنظام السابق، انهارت ركائز أساسية للنظام السياسي الليبي؛ فلم يعد النظام يحتكم إلى شخصية مركزية تتمتع بالزعامة والعصمة، كما سقطت التوازنات القبلية التي اعتمد عليها القذافي لبناء شرعيته بعد أن انفض معظم المقربين منه. في المقابل، بقي النفط كركيزة استراتيجية أساسية، تحولت إلى ساحة صراع بين النخب الليبية الجديدة، التي استغلته كغنيمة للثورة التي أطاحت بالقذافي. وكان أبرز هذه المشاهد في مدينة برقة، حين سيطرت الكتائب المسلحة والسلطة المحلية المؤقتة، الخارجة على شرعية السلطة المركزية في طرابلس، على الحقول النفطية وموانئ التصدير، مطالبة بحقها في نصيبها من «غنيمة الحرب.«

ولا تزال الخلافات على الهوية والطاقة والموارد مستمرة، ما يؤثر سلبًا على قدرة الحكومة الضعيفة ويثني الاستثمارات الأجنبية عن الدخول إلى ليبيا، ويعقّد ظهور مؤسسات ديمقراطية. وأشد الصراعات شراسة يتركز في المنطقة الشرقية، حيث تتواصل الاشتباكات في مدينة الكفرة الصحراوية بين التبو، وهم أقلية أفريقية مهمشة منذ زمن طويل، والقبيلة العربية الزوي التي كان القذافي يفضلها، وقد فوضت الحكومة المركزية مهمة حل هذه النزاعات إلى ائتلافات من الكتائب الثورية وشيوخ القبائل، مما أدى أحيانًا إلى تأجيج الوضع ومنح نفوذ كبير لقوى غير رسمية.

واكتسبت القبائل الليبية تدريجيًا القوة بعد تسليحها، ما مكنها من التحول إلى قوة سياسية فاعلة ضمن البيئة الليبية، من خلال ممثليها في المؤتمر الوطني العام. وتستند هذه القوة أساسًا إلى الشبكات الاجتماعية المبنية على القرابة والانتماء القبلي، كما ترتبط بعلاقات مع الفاعلين السياسيين الذين يستخدمونها لتعزيز سلطتهم في ظل غياب جيش وطني موحد أو مؤسسة عسكرية قادرة على حفظ الأمن العام وحماية المؤسسات.

ويشكل هذا الواقع تحديًا أمنيًا كبيرًا في المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط القذافي، إذ فشلت محاولات إدماج هذه الميليشيات المسلحة على مدى نحو عشر سنوات. ويُعزى هذا الوضع الأمني إلى الفراغ الدستوري السائد، الذي عرقل تشكيل مؤسسة جيش قوية تستطيع فرض سيطرتها على كامل التراب الليبي ودمج كتائب الثوار المسلحة، كما ارتبط هذا الفراغ بغياب التوافق السياسي الناتج عن تحفّظ الفكر المناطقي والقبلي والجهوي، مما أعاق عملية صياغة دستور متفق عليه للبلاد(12).

المطلب الثاني ـ أثر القبيلة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية

1- القبيلة وتعزيز العملية السياسية في ليبيا

تؤدي القبائل دورًا مهمًا في العملية السياسية، سواء في الأنظمة الديمقراطية أو غير الديمقراطية، إذ تعتمد بعض الحكومات والأحزاب على دعمها لتحقيق الفوز في الانتخابات أو لضمان قدر من الاستقرار السياسي. ويشير حسين علي إلى أنه في بعض الدول، مثل العراق، يرتكز كثير من السياسيين على التأييد القبلي خلال الاستحقاقات الانتخابية، حيث توجه القبيلة أصوات أفرادها لصالح مرشح معين. ويعكس هذا النفوذ مدى قدرة القبيلة على التأثير في المسار الديمقراطي عبر تكريس الولاءات الجماعية، الأمر الذي قد يقيّد حرية الاختيار الفردي ويجعل الانتماء القبلي متقدمًا على الانتماء الوطني(13).

وبعد فبراير 2011 برزت تحولات جديدة في علاقات التحالف بين القبائل، تمثلت في ما يمكن تسميته بـ« التحالف القبلي المناطقي»، حيث ظهرت تكتلات مثل تحالف قبائل برقة، وتحالف قبائل مصراتة، وتحالف قبائل الزاوية، إضافة إلى تحالف القبائل الأمازيغية. غير أن هذا المشهد لا يعكس تجانسًا كاملًا داخل هذه التكتلات، إذ إن قبائل برقة أو مصراتة أو الزاوية وغيرها لا تشكل وحدات منسجمة تمامًا، بل تتخللها حالة من التنافر أحيانًا، ويغلب عليها القبول المتبادل بدافع المصالح المشتركة، في سياق يشبه المثل القائل: «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب

وفي المقابل، لا يمكن تصوير المشهد بصورة مثالية أو افتراض هيمنة مطلقة للقبيلة على أفرادها؛ فالمجتمع الليبي، وإن لم يكن مجتمعًا مدنيًا مكتمل الأركان، إلا أنه ليس مجتمعًا قبليًا خالصًا، لأن القبيلة ليست مؤسسة رسمية قائمة بذاتها. ويبدو أن قوة حضورها نابعة من كونها الإطار الاجتماعي الذي يلجأ إليه الفرد للحماية وتحقيق المصالح.

كما برزت مظاهر ذات طابع مؤسسي قد تبدو مناقضة للمنطق القبلي، من خلال تحالفات سياسية وعسكرية عابرة للقبائل والمناطق. فقد شغل أفراد ينتمون إلى قبائل ومدن في الغرب مناصب ضمن مؤسسات قائمة في الشرق تحت شرعية البرلمان، مثل تعيين عبد

الله الثني، وهو من واحة غدامس في أقصى الغرب، رئيسًا للحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان في الشرق. وفي المقابل، عيّن المؤتمر الوطني في طرابلس عمر الحاسي، المنتمي إلى قبيلة الحاسة في الشرق، رئيسًا للوزراء، كما تولى المهدي البرغثي، المنتمي إلى قبيلة العواقير في الشرق، حقيبة الدفاع في حكومة السراج.

ويُفهم هذا المشهد أحيانًا باعتباره صراعًا على مستوى المصالح الشخصية أو الصفقات السياسية، حيث لا يظهر تأثير قبلي حاسم، بينما قد يراه آخرون محاولة لكسب دعم قبلي عبر إشراك شخصيات تنتمي إلى قبائل ومناطق مختلفة(14).

دور القبيلة في إعادة إنتاج الانقسام السياسي الليبي

شكّلت القبيلة محورًا أساسيًا في الفكر الاجتماعي الليبي، رغم تعاقب أنماط الحكم من الاستعمار إلى النظام الملكي ثم الجماهيري. فقد أدّت دورًا في مقاومة الاستعمار ومخططاته، ثم تحولت لاحقًا إلى ركيزة في معادلات التوازن السياسي والاقتصادي، على الرغم من محاولات تقليص دورها أو إقصائه. ومع ذلك، ظل حضورها يتجسد كحتمية يفرضها الواقع الليبي، خاصة في ظل الدور الفاعل الذي اضطلعت به خلال فترة حكم القذافي.

ولطالما كان العامل القبلي عنصرًا مؤثرًا في تماسك المجتمع أو انقسامه. فبعد سقوط القذافي، تحولت ليبيا إلى دولة تعاني من عدم الاستقرار، بفعل التنافسات السياسية والإيديولوجية. كما أن سياسات النظام السابق أسهمت في إضعاف ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي، ما أدى إلى تهميش مؤسسات الدولة وغياب الشعور بالانتماء إليها، نتيجة تغليب المنطق القبلي. وقد دفع ذلك قادة المرحلة الانتقالية إلى التركيز على البعد القبلي والحزبي بدل إعطاء الأولوية لترسيخ المسار الديمقراطي في إطار دولة حديثة.

وفي ظل استمرار حالة الانقسام التي تهيمن على المشهد السياسي الليبي، بسبب الإخفاق في التوصل إلى أرضية مشتركة تحقق التوافق الوطني بين مختلف الأطراف، يبقى مستقبل الاستقرار السياسي مرهونًا بمدى القدرة على تجاوز الانقسامات القبلية والمناطقية وبناء مؤسسات جامعة تستند إلى منطق الدولة لا منطق الولاءات الضيقة(15).

وبعد عام 2011، ومع تراجع سلطة الدولة المركزية، برزت الصراعات القبلية والجهوية بصورة أوضح، وغالبًا ما ارتبطت بالتنافس على الموارد أو النفوذ أو التحكم في الأمن المحلي. كما شكّلت الجهوية بين الشرق والغرب والجنوب بُعدًا إضافيًا في المشهد الليبي؛ إذ ساد شعور في بعض المناطق، كالجنوب، بالتهميش، بينما طالبت أطراف في

شرق ليبيا بنصيب أكبر من السلطة والثروة، وأعربت مناطق جبل نفوسة عن إحساس مماثل بالإقصاء.

وقد أسهمت هذه النزاعات في إضعاف فكرة الوطن الواحد وتعميق الانقسام داخل البنية السياسية، خاصة عندما تحولت الخلافات المحلية إلى تمثيل سياسي أو عسكري، فأصبحت الدولة محاصرة بعدة فواعل لا تخضع بالكامل للسلطة المركزية. وأضحى توزيع الموارد والحصص بين المناطق أداة سياسية بامتياز، حيث تسعى كل منطقة إلى تعزيز موقعها في معادلة الثروة والنفوذ، مما يزيد من تعقيد مسار بناء دولة موحدة

ومع ذلك، لا تتحول جميع التوترات القبلية أو الجهوية إلى صراعات سياسية أو عسكرية واسعة؛ فبعضها يُدار في أطر محلية أو بوسائل سلمية. لذلك لا يمكن تعميم الطابع الصراعي على كل مناطق ليبيا. كما أن بعض أشكال الجهوية قد تكون إيجابية إذا اقترنت بتطبيق لامركزية حقيقية وإدارة محلية فعالة، إذ لا تُعد الجهوية في حد ذاتها ظاهرة سلبية بالضرورة، وإنما يتحدد أثرها بحسب كيفية إدارتها ضمن إطار الدولة(16).

الدور السياسي للقبيلة وأثره على مواجهة الأزمات في ليبيا:

يُعدّ التكوين القبلي من السمات البارزة للمجتمع الليبي، إذ يرى عدد من الباحثين والمهتمين بالشأن الليبي أن تاريخ ليبيا هو تاريخ قبلي بامتياز، نظرًا للحضور الواضح للقبيلة في مختلف جوانب الحياة. فقد مثّلت القبيلة المظلة الاجتماعية للفرد والأسرة، فكانت الإطار الحاضن لشؤون أفرادها، والجهة التي توفر لهم الحماية والأمن، والموجهة لأنشطتهم الاقتصادية، إضافة إلى كونها الغطاء السياسي الذي يستندون إليه. لذلك ارتبط الليبيون بالقبيلة ارتباطًا وثيقًا ومتجذرًا عبر التاريخ.

كما نشأت بين العديد من القبائل الليبية تحالفات متبادلة، عُرفت بحركة «الصفوف»، والتي تجسدت في أشكال من التكتل والتضامن خلال فترات السلم والحرب، بما يعكس طبيعة العلاقات القبلية القائمة على التحالف والتوازن في آن واحد(17).

إنّ الدور الذي أدّته القبيلة في إدارة الصراع في ليبيا منذ عام 2011 يشير إلى بروز واقع جديد يتسم بتعاظم الطابع السلبي لدورها خلال هذه المرحلة. فإذا كان دور القبيلة قبل 2011 يتسم بقدر من البراغماتية، إذ انتقل من نطاقه الاجتماعي التقليدي المتمثل في حل النزاعات الداخلية إلى أدوار سياسية قائمة على المناورة والمساومة والسعي لتقاسم المناصب والمكاسب بما يتيح تحقيق مصالح لأفرادها ضمن الآليات المتاحة في ظل نظام سياسي يسمح لها بهامش من التأثير؛ فإن هذا الدور شهد تحولًا ملحوظًا بعد 2011.

فقد انتقلت القبيلة من كونها أداة أسهمت تاريخيًا في دعم الوحدة الوطنية، كما حدث عند تحقيق الاستقلال سنة 1951 بوصف ليبيا دولة موحدة تضم الأقاليم الثلاثة: طرابلس وبرقة وفزان، إلى فاعل قد يُستَخدم في اتجاهات تهدد السيادة الوطنية وتغذي نزعات الانقسام، ويتجلى ذلك في مسألتين أساسيتين:

أولاً ـ الدعوة إلى تطبيق النظام الفيدرالي:

في ظل هشاشة الوضع الأمني وتصاعد النزاعات، سعت بعض القيادات القبلية إلى فرض قواعد سياسية جديدة تضمن لها نصيبًا أكبر من السلطة والثروة. وقد برزت دعوات للعودة إلى دستور ما قبل 1963 الذي يقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم، وتزعم هذا الاتجاه عدد من الأعيان، خاصة في شرق ليبيا، بعضهم في إطار غطاء سياسي برلماني. ويرتكز خطاب هذا التيار على القول بعدم عدالة توزيع السلطة والثروة بين الشرق والغرب. غير أن هذا الطرح يُنتقد باعتبار أن الاستبداد والتهميش في عهد القذافي لم يقتصرا على منطقة بعينها، بل شمل مختلف أنحاء البلاد، نتيجة لطبيعة النظام الفردي المغلق الذي أضعف البنى السياسية وخلّف فراغًا مؤسسيًا ودستوريًا دام أكثر من أربعة عقود .

ثانياً ـ الدعوة إلى التدخل الخارجي:

بدلاً من التركيز على إصلاح النظام السياسي بما يحقق توزيعًا عادلًا للسلطة والثروة، اتجهت بعض القوى القبلية إلى إضفاء شرعية على تدخلات خارجية، بما يشكل تهديدًا لوحدة ليبيا وأمنها. ويتضح ذلك خلال المواجهات العسكرية بين حكومة الوفاق وقوات الكرامة بقيادة خليفة حفتر (2019–2020)، حيث جرى توظيف العامل القبلي في سياق الصراع. فبعد تعثر الحملة العسكرية على طرابلس، اتجه حفتر إلى استثمار الخطاب الجهوي، مصورًا الصراع على أنه محاولة من بعض قبائل غرب ليبيا للهيمنة على الشرق والجنوب، مستفيدًا من تصريحات بعض القيادات القبلية ووسائل إعلام أسهمت في تأجيج خطاب الكراهية. كما سعى إلى الحصول على شرعية قبلية للتدخل الأجنبي، وهو ما ظهر في لقاء بعض أعيان القبائل الموالية له مع الرئيس المصري في يونيو 2020، حيث صدرت دعوات صريحة للتدخل العسكري.

وبذلك يتضح أن تحوّل الدور القبلي من إطار اجتماعي داعم للاستقرار إلى فاعل سياسي وأمني منخرط في معادلات الصراع الداخلي والخارجي، مثّل أحد أبرز التحديات التي واجهت الدولة الليبية في مرحلة ما بعد 2011، وأسهم في تعقيد مسار بناء مؤسسات وطنية جامعة قائمة على منطق الدولة بدل منطق الولاءات الضيقة(18).

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن القبيلة في ليبيا بعد 2011 لم تختفِ مع التحول السياسي، بل أعادت تموضعها كفاعل سياسي مؤثر في ظل هشاشة الدولة. وبينما أسهمت في تعبئة المجتمع ومنع الانهيار الكامل في بعض السياقات، فإنها في المقابل أعاقت ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة القائمة على المواطنة والمؤسسات. وبالتالي، فإن مستقبل المشاركة السياسية في ليبيا مرهون بمدى قدرة الدولة على إعادة هيكلة العلاقة بين البنية القبلية والنظام السياسي ضمن إطار مؤسسي جامع.

النتائج:

1- شكّلت القبيلة أحد أهم محددات السلوك الانتخابي بعد 2011.

2- أسهمت القبيلة في تعبئة الناخبين وزيادة نسبة المشاركة في بعض المناطق.

3- أعادت القبيلة إنتاج أنماط الولاء التقليدي على حساب البرامج السياسية.

4- ضعف الدولة عزّز من دور الهويات الفرعية، وعلى رأسها القبيلة.

التوصيات:

1- تعزيز بناء مؤسسات دولة قوية قادرة على استيعاب التنوع الاجتماعي.

2- تطوير قوانين انتخابية تقلل من تأثير التصويت القبلي المباشر.

3- دعم الأحزاب السياسية والبرامجية لتجاوز الانتماءات الضيقة.

4- إدماج القيادات القبلية في مسارات المصالحة الوطنية ضمن إطار قانوني.

5- نشر ثقافة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة عبر التعليم والإعلام.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

1. عبدالمولى, محمد, القبيلة والقبلية والمجتمع المحلي: السياق النظري ومقاربات التفسير, مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية,المجلد 13، العدد 2, 2022,ص,496-487.
2. الجبلي,علي, القبيلة والمجتمع قراءة في أدوار القبيلة السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات,ص,6.
3. محمد,صبري,القبليه : جذورها وخصائصها واليات تجاوزها,الموقع الرسمي للدكتور صبري محمد خليل خيري,مقال الكتروني متوفر عبر: https://drsabrikhalil.wordpress.com/2012/05/25/

4. ولد أحمد,باب,القبيلة في موريتانيا (الأدوار والوظائف), المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي,العدد13 ,2020,ص,9.
5. مليكة,فرحات,القبيلة كتنظيم اجتماعي وحتمية تاريخية,مجلة أفكار وأفاق المجلد 10 العدد 3، 2022,ص,85-86.
6. شريحة,إلياس, المشاركة السياسية كالية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي,مجلة شروس,العدد4 ,2024,ص,41 ,42.
7. البيج, حسن,المشاركة السياسية الأهمية، الانماط الإبعاد),المركز الديمقراطي العربي (المانيا - برلين),الطبعة الأولى,ص,24-25.
8. الشيمي,محمد, محددات المشاركة السياسية ,الحوار المتمدن, مقال الكتروني متوفر عبر: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161996
9. الخليل,كربال و خليدة, خلاصي, إشكاليات اندماج القبيلة في مسار إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011 في ظل التحولات النظرية: مقاربة تحديثية بنائية, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - المجلد 06. العدد1, 2021، ص,9.
10. أبوغازي,نبيل, القبيلة و تحديات بناء الدولة في ليبيا, رسالة ماجستير, السنة الجامعية 2019-2020,جامعة 08 ماي 1945 – قالمة,ص,67.
11. سنان,سمير, الازمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011,رسالة ماجستير, السنة الجامعية2021, الجامعة اللبنانية,ص,63-64.
12. أوصيف,بلال, الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة في ليبيا 2011,رسالة دكتوراه, السنة الجامعية2020-2021, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة,ص,119-120.
13. الجندي, محمد, النفوذ القبلي ومؤسسات الدولة دراسة في تأثير الولاءات القبلية على السلطة السياسية),المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة, المجلد 3 العدد 1، 2025,ص,339.
14. الكوت,البشير, الدور السياسي للقبيلة في ليبيا, مجلة العلوم القانونية والسياسية - عدد 17 , 2018,ص,110.
15. سلمى، عياشي و شيباني,فاتح, القبيلة في ليبيا بين الولاء الداخلي و الاستقطاب الاقليمي, المجلة الجزائرية للدراسات السياسية, المجلد 10, العدد1 ,2023,ص,388.
16. الصبي, ابتسام, التغيرات الاجتماعية في ليبيا وتأثيرها على الوضع السياسي وبناء الدولة, المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية,ص8.
17. ارحومه,عمر, الدور السياسي والاجتماعي للقبيلة وأثرة في مواجهة الازمات داخل المجتمع الليبي,العدد7, 2024,ص,307.
18. كرفاع, المبروك, التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2022, مجلة المعيار, المجلد 14 ، العدد 02 ,2023,ص,55-256.